أثر استقلالية البنك المركزي العراقي في معالجة البطالة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩

م.م.قاسم عبد الستار عبد الرحمن م.م.محمد غازي محيسن م.م. محمد رافع صبار

رئاسة جامعة الانبار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مصرف الرشيد/ فرع جامعة الانبار

مركز التعليم المستمر هيئة الحماية الاجتماعية-قسم الانبار

qasemalani@uoanbar.edu.iq moh18n3001@uoanbar.edu.iq

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى شرح وتحليل دور استقلال البنك المركزي العراقي عن البطالة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩ باستخدام نموذج رياضي وتوصلت إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن استقلال البنك المركزي العراقي يتطلب بيئة اقتصادية مستقرة ومواتية وإرادة سياسية فعالة بالكامل. ويذكر أن هناك حاجة إلى بيئة اقتصادية مستقرة ومناسبة وإرادة سياسية فعالة. وهؤلاء هم الذين يوصون بمنح البنك المركزي العراقي المزيد من الصلاحيات والقيود الأوسع نطاقا من حيث وضع وتنفيذ السياسة النقدية ، والابتعاد عن التأثيرات الحكومية وغير الحكومية ، وتقنين أهدافه وتقتصر على أهداف أساسية معينة من خلال التغييرات القانونية أو التشريعات ، وتوفير الأدوات اللازمة والفرص العملية لإعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار ومكافحة التضخم ، وضمان استقلالية البنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: (استقلالية البنك المركزي ، البطالة ، ARDL).

The impact of the independence of the Central Bank of Iraq in addressing unemployment for the period 2004-2019

Qassem Abdul Sattar Abdul Rahman Muhammad Ghazi Muheisen Muhammad Rafi Sabbar

Presidency of Anbar University Ministry of Labor Rasheed Bank

Continuing Education Center Social Protection Anbar Branch Anbar University Branch

Abstract

The research aims to explain and analyze the role of the independence of the Central Bank of Iraq in unemployment during the period 2004-2019 using mathematical models. What the study recommended is to grant the Central Bank of Iraq more powers and broader limits with regard to formulating and implementing monetary policy, keeping it away from governmental and non-governmental influences, codifying its objectives and trying to limit them to specific main objectives, with price stability and fighting inflation at the forefront, through amendment or legislation. Laws, providing the actual means and capabilities to achieve the independence of the Central Bank.

Keywords: (independence of the central bank, unemployment, ARDL).

المبحث الاول

منهجية الدراسة

المقدمة

تعتبر البنوك المركزية المؤسسات الرئيسية للنظام النقدي المسؤولة عن طباعة النقود في مختلف دول العالم وبالتالي مراقبة الرقابة النقدية وإدارة جميع البنوك العاملة في الاقتصاد وهي مؤسسات يتم تطبيقها كملاذ أخير عند الضرورة في كل دولة حيث تقدم حاليا خدمات للبنوك الفردية في إطار القوانين واللوائح. أو الوجود. إنه ذو سيادة ومستقل ويقود النظام المصرفي وبالتالي يعتبر أنشطته ذات أهمية كبيرة. يقوم البنك المركزي بتوجيه والإشراف على البنوك التجارية الفردية ، ويتدخل لتحقيق الأهداف المالية المرجوة ، وبالتالي استخدام جميع السياسات أو الأساليب ذات الأهمية المتفاوتة في كل اقتصاد. في هذا القسم ، تخيل الإطار المفاهيمي للمصارف المركزية واستقلال البنك المركزي.

اهمية البحث

ان الأهمية الأساسية للبحث تبرز من إن استقلالية البنك المركزي يعد الشرط الأساسي في إمكانية إعداد الخطط السياسية النقدية وتنفيذها وبلوغ أهدافها، إذ إن الاستقلالية تمنح المركزي حرية أوسع في قدرته على صنع القرارات، وأداء أفضل في تطبيق الأدوات النقدية، فضلاً عن رفع كفاءة الإدارة النقدية وتعزيز دورها في تحقيق الإصلاح النقدي، ولاسيما بالنسبة للبلدان المتحولة اقتصادياً، إذ إن البنك المركزي العراقي مارس دوراً محورياً وإيجابياً بعد عام ٢٠٠٣ تزامناً مع حصوله على الاستقلالية بحسب القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤.

مشكلة البحث:

وتتشكل مشكلة البحث من (نقاط ضعف استقلالية البنك المركزي وأثرها على البطالة، وكذلك عمق وتنوع التحديات التي يعاني منها البلد والتي تربك السلطات النقدية والإدارة المركزية). وتحدد البنوك المهام الموكلة إليها وتنفذها).

فرضية البحث:

انطلقت الدراسة في إطارها العام من الفرضية التي تنص على إن هناك علاقات إيجابية مباشرة وغير مباشرة بين "استقلالية البنك المركزي ومؤشر البطالة".

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى فك وتحليل الدور الأساسي لاستقلال البنك المركزي العراقي عن البطالة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٩ باستخدام نموذج رياضي.

منهجية البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث تم استخدام أكثر من منهج للوصول إلى نتائج تحقق غايات البحث، ومنها المنهج الاستنباطي في عرض الأساس النظري، والمنهج الوصفي لتحديد وقراءة البيانات اعتماداً على الاحصائيات المتوفرة، كما استخدم الأسلوب القياسي لتقدير إثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام نموذج ((ARDL)).

المبحث الثاني

الاطار النظري لاستقلالية البنك المركزي والبطالة

٢-١: مفهوم البنك المركزي

هي مؤسسات عامة تعنى بالتعامل مع المؤسسات أكثر من تعاملها مع الجمهور، وعادة يكون هناك بنك مركزي واحد لكل دولة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي يوجد فيها أكثر من (١٢) مصرف معني بالإصدار النقدي تحت سلطة ورقابة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والبنك المركزي مؤسسة لا تبغي تحقيق الأرباح بالدرجة الأولى **(الهيتي ،٢٠٠٥: ٩١-٩٢)**.

المفهوم الاول: يعد البنك المركزي أحد المؤسسات الأساسية في الدولة تسعى الى تحقيق الاهداف العامة للمجتمع وتمثل السياسة النقدية واحد من اهم جوانب السياسة الاقتصادية واحد اهم مجالات عمل البنك المركزي التي تساهم بفعالية في تحقيق هذه الأهداف **(حسين ،٢٠١٤: ٢٥٥- ٢٦٧)**.

المفهوم الثاني: هو عبارة عن مؤسسة تقف على قمة النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي، ويطلق عليه في نفس الوقت بنك البنوك أو بنك الحكومة، ويقوم بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية **(البحري وصاري ،٢٠١٧ :١ -٢١)**.

١- ٢: أهداف البنك المركزي العراقي

يهدف البنك إلى تحقيق عدد من الأهداف وكما يأتي: **(البنك المركزي ،٢٠٠٤ :١٤)**.

١- ضمان استقرار الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي مستقر قائم على المنافسة في السوق.

٢- تعزيز التنمية المستدامة في العراق وتوفير فرص العمل وتحقيق الرخاء الاقتصادي.

٣- له الحق في اتخاذ الاجراءات التي يراها ضرورية لتعزيز قدرته في:

أ- وضع قواعد منظمة لعمل شركات الاقراض وتقديم القروض الصغيرة والمتوسطة واي مؤسسات ماليه لا تخضع للتنظيم بموجب القانون العراقي والاشراف عليه.

ب- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢-٣: وظائف البنك المركزي العراقي

هناك الكثير من الوظائف التي يسعى البنك المركزي الى تحقيقها من خلال سياق عمله وتنقسم الوظائف الى وظائف تقليديه والتي يسعى البنك المركزي الى تحقيقها ووظائف مستحدثه ومن هذه الوظائف **(البنك المركزي ،٢٠٠٤: ١٤-١٥)**.

١- تشكيل و هيكلة وتنفيذ السياسة النقدية في العراق بما في ذلك الاشراف على سياسة سعر الصرف .

٢- ملكية وإدارة جميع احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية في العراق.

٣- إدارة أصول الذهب واحتياطيات الذهب الحكومية.

٤- تقديم بعض الخدمات للحكومة مثل الاستشارية والمالية.

٥- تقديم خدمات السيولة للبنوك.

٦-تخصيص وإدارة العملة العراقية.

٧- تجميع ونشر البيانات الخاصة بالنظام المصرفي والمالي والبيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي.

٨- إصدار التراخيص والتصاريح للمصارف وتنظيم أعمالها والإشراف عليها.

٩- فتح وإمساك حسابات عن دفاتر حسابات المصارف المركزية الأجنبية والمنظمات المالية الدولية.

أما الوظائف المستحدثة للبنك المركزي العراقي هي :(إسماعيل ،٢٠١٧ :٣-٤).

١- تحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال استقرار سعر الصرف، واستهداف التضخم.

٢- العمل على تحقيق الاستقرار المالي من خلال تطوير الاسواق المالية، مكافحه غسيل الاموال والجرائم المالية.

٣- الرقابة الاحترازية المبنية على المخاطر وذلك من خلال تطبيق الحوكمة المؤسساتية.

٤- التأكيد على سلامه وكفاءه انظمه الدفع، عبر تطوير نظام مدفوعات وطني.

٢-٤: استقلالية البنك المركزي العراقي

(قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦- لسنة ٢٠٠٤-المعدل) .

يعد إصدار هذا القانون بمثابة الحجر الأساس لمنح السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي حرية تهيئة وإعداد السياسة النقدية وبما يتلاءم والظروف الاقتصادية وليس السياسية التي يمر فيها الاقتصاد العراقي على خلاف ما كان عليه في السابق ولغاية عام ٢٠٠٣.

إن القانون رقم (٥٦) والصادر عن سلطة الائتلاف المؤقت في ٧/٣/٢٠٠٤ يعد الأخير في سلسلة القوانين المنظمة لعمل البنك المركزي العراقي منذ أن بدأ عمله ولغاية اليوم والذي يضم في طياته ٧٤ مادة. وسنركز على بعض المواد والفقرات الرئيسة في هذا القانون لبيان درجة الاستقلالية التي يتمتع فيها البنك المركزي العراقي من الناحية القانونية

المادة (١٠٠) من الدستور العراقي تنص على ان البنك المركزي العراقي الذي يدير السياسة النقدية، هو هيئة مستقلة مالياً وإدارياً ويكون البنك مسؤولاً أمام مجلس النواب، بمعنى ان البنك المركزي سيكون مسؤولاً أمام مجلس النواب وليس الحكومة. هذا فضلا على أن قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ (المادة الثانية، الفقرة ٢) ويؤكد ذلك بالنص على)البنك المركزي العراقي مستقل ومسؤول وفقا لأحكام هذا القانون ، إلا في الحالات التي تتعارض مع أحكام هذا القانون ، لتحقيق أهداف البنك المركزي العراقي وتحقيق صلاحياته. فيما يتعلق بأحكام هذا القانون ، لا تقبل أي تعليمات يتلقاها البنك المركزي العراقي من هيئات أو أشخاص أو مؤسسات أخرى (بما في ذلك الوكالات) ، ويحترم استقلال البنك المركزي العراقي ، ولا يمكن لأحد التأثير بشكل غير عادل على أعضاء هيئات صنع القرار في العراق، يتدخل البنك المركزي العراقي في أداء واجبات البنك من خلال أنشطة البنك المركزي العراقي. وعلى ضوء ما تقدم ، فإن البنك المركزي العراقي ملزم بالامتثال للمادة ٣ من القانون المذكور أعلاه. له الأهداف المنصوص عليها: ضمان والحفاظ على استقرار الأسعار في البلاد وتعزيز الحفاظ على نظام مالي مستقر وتنافسي وقائم على السوق يهدف البنك إلى تحقيق هذه الأهداف. لذلك ، قام البنك المركزي أيضًا بتعزيز النمو والتوظيف المستدام والازدهار في العراق وهذا يدل على أن هدف مكافحة التضخم له الأسبقية على الأهداف الأخرى وأن آليات السوق هي المهيمنة على الفلسفة الاقتصادية للدولة (**ثويني** ،٢٠٠٩ :١-٧).

٢-٥: البطالة

حالة سوق العمل ومعدل البطالة من خلال مقياس معدل البطالة ، وهو المقياس الأكثر شمولا لمعدل البطالة ، هو الجزء من القوى العاملة الذي يأتي من الوظائف المنتجة اقتصاديا **(النعيمي والمندلاوي ،٢٠١٩ :٢٧٥-٢٩٢)**.

فكلما كان معدل البطالة صغيرا كان دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيرا دل على أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم استقرار وأن فرص العمل الشاغرة تملأ بسهولة **(عبد الكريم ، ٢٠٠٩: ١٨٢)** ، أن من الطبيعي أن تنتج الحروب تدمير البنى التحتية الأساسية للاقتصاد العراقي كالطرق والجسور والمنشآت الصناعية وغيرها كما حدث ذلك في الحرب العراقية الايرانية وحربي الخليج الأولى والثانية والحصار الاقتصادي ومن ثم الغزو الأمريكي للعراق كل ذلك أدى إلى حرمان العراق من وارداته النفطية وتوقف منشآته الحيوية التي كانت تستوعب الالآف من الأيدي العاملة ورغم التطورات التي حصلت في الاقتصاد العراقي بعد عام (٢٠٠٣) فإن الاقتصاد قد تحول من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً في محاولة للوصول إلى اقتصاد السوق وفتح الحدود على مصراعيها فضلا عن وجود انواع تقليدية للبطالة بالإضافة الى بطالة الخريجين الجدد.

إن معدلات البطالة في العراق شهدت ارتفاعا واضحاً ولاسيما في بداية عام (٢٠٠٤) إذ شكلت نسبة (٢٦.٨ %) من الفئة النشطة اقتصادياً في العراق وهذا يعني ان عدد العاطلين بلغ (٧.٣) مليون وهو أعلى مستوى له خلال المدة قيد الدراسة، أي أن أكثر من نصف السكان النشطين اقتصاديا هم عاطلون عن العمل ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع ليس فقط إلى البنية المشوهة للاقتصاد العراقي وإنما لأسباب أخرى منها الفوضى التي سببتها قوات الاحتلال الأمريكي وحل أغلب الوزارات مثل الداخلية والدفاع والتصنيع العسكري والإعلام وإنهاء العمل في معظم المشروعات الصناعية الحكومية البالغ عددها (١٩٢) شركة وتراجع القطاع النفطي من حيث الانتاج الذي يعد المصدر الرئيس للناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الموازنة العامة بسبب العقوبات الاقتصادية فضلا عن التدهور الذي أصاب القطاعات الأخرى السلعية والخدمية نتيجة لعدم توفر المواد الأولية والمستلزمات لمواصلة العمل او التي لحقها التدمير والسرقة مما أدى إلى فقدان كثير من العاملين لفرص عملهم في مؤسسات الدولة المنحلة فضلا عن عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة الداخلة إلى السوق بعد عام (٢٠٠٤) **(الشمري ٢٠١٣: ١٣١-١٥٠)** ، إلا أن معدل البطالة بدأ بالانخفاض ليصل إلى أدنى مستوى له عام (٢٠١٣) إذ بلغ نحو (٨.٨ %) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى سعي الحكومة إلى استرضاء المواطنين من خلال اقدامها على زيادة التوظيف في القطاع الحكومي وخصوصا في الجيش والشرطة وتزايد أعداد المهاجرين بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة.

لكن الوضع اختلف في عام (٢٠١٥) عاد معدل البطالة إلى الارتفاع ليصل الى (١٦.٨%) بسبب ترهل القطاع الحكومي وعدم قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة من قوة العمل والسبب الأخر والرئيس هو انخفاض أسعار النفط وقلة النفقات العامة الذي أدى إلى توقف حركة الانتاج وعمت الفوضى والبطالة نتيجة لذلك وأيضا وقوع العراق في فخ المديونية الخارجية نتيجة الحروب المتلاحقة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وتفاقمها، لتنخفض معدلات البطالة خلال العام ٢٠١٦ لتصل الى ١٦.٨% ليتسمر الانخفاض بمعدلات البطالة حتى عام ٢٠١٩ حيث بلغت معدلات البطالة ١٣.٤% وكما موضح في الجدول (١).

المبحث الثالث

الجانب التحليلي والقياسي

الجدول (١) معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

	معدل البطالة %
2004	26.9
2005	17.9
2006	17.4
2007	١٩.٢
2008	١٦.٠
2009	١٤.٢
2010	١٢.٤
2011	١٧.٤
2012	١٤.٣
2013	٨.٨
2014	١٠.٠
2015	١٦.٨
2016	١٢.٧
2017	١٤.٤

2018	11.7
2019	١٣.٤

المصدر: "المجموعات الإحصائية السنوية ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات(2004-2019) "

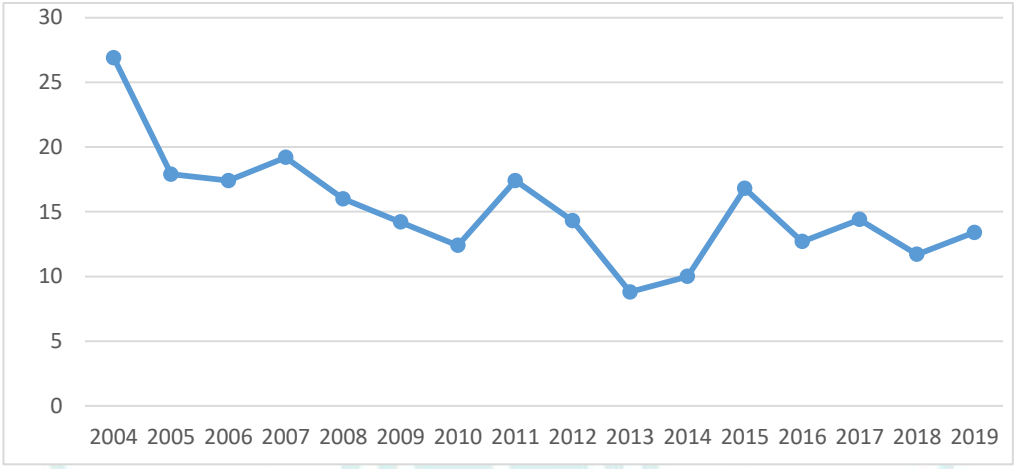

الشكل (١) "معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)"

المصدر: "من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)"

الجدول (٢) أثر المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع (البطالة) مليون دينار

البيان / السنة	الاحتياطي القانوني	سعر الصرف	سعر الفائدة	البطالة متغير تابع
2004	1063722	1453	6	26.9
2005	4501297	١٤٦٩	6.5	17.9
2006	6192141	١٤٦٧	16	17.4
2007	12084441	١٢٥٥	20	١٩.٢
2008	19993802	١١٧٢	16.75	١٦.٠
2009	9416761	١١٧٠	٨٣٨.	١٤.٢
2010	7155093	١١٧٠	6.25	١٢.٤
2011	7814853	١١٧٠	6	١٧.٤

2012	8624023	١١٦٦	6	١٤.٣
2013	9626882	١١٦٦	6	٨.٨
2014	10576103	١١٩٠	6	١٠.٠
2015	9390493	١١٩٠	6	١٦.٨
2016	8707551	١١٩٠	4.33	١٢.٧
2017	6505171	١١٩٠	4.3	١٤.٤
2018	10409660	١١٩٠	4	11.7
2019	9265983	١١٩٠	4	١٣.٤

جدول يعتمد على عمل الباحثين .:

1-التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة(2019-2004)

2-"المجموعة الإحصائية السنوية للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (2004-2019))".

يمكن ملاحظة الجدول والشكل (٢) أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع (البطالة) ، أي كلما زادت هذه المتغيرات يزداد أيضاً المتغير التابع ، فنلاحظ أن الاحتياطي القانوني له علاقة طردية مع معدل البطالة فكلما ارتفع الاحتياطي القانوني ارتفع معه معدل البطالة وذلك لان الاحتياطي القانوني سوف يقلل من عرض النقد ويؤدي ذلك الى انخفاض معدلات التضخم وكلما انخفض التضخم ازدادت معدلات البطالة ، أما إذا انخفض الاحتياطي القانوني يؤدي ذلك إلى زيادة المعروض النقدي وبدروه يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم ، وكلما زادت معدلات التضخم تنخفض معها معدلات البطالة .

فهناك أيضا علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل البطالة أي كلما انخفض سعر الصرف تنخفض معه معدلات البطالة أيضا فعند انخفاض سعر الصرف يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة للدول الأخرى وبذلك يزداد تصدير السلع المحلية إلى الخارج ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على البضائع المحلية بدوره يتم تشغيل أكبر عدد من العمال لسد الطلب الحاصل على السلع وبذلك تنخفض معدلات البطالة. لكن إذا ارتفع سعر الصرف، فإنه يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية مقارنة بالدول الأخرى، مما يقلل من تصدير السلع المحلية، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على العمال، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

كما لاحظنا أن هناك علاقة مباشرة بين أسعار الفائدة ومعدل البطالة، فكلما انخفضت أسعار الفائدة أدى إلى انخفاض معدل البطالة عن طريق تشجيع الاستثمارات وتوظيف كمية كبيرة من العمالة وبالتالي ينخفض معدل

البطالة بينما إذا كان البنك المركزي البنك يزيد أسعار الفائدة وسوف ينخفض معدل البطالة. ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى قلة الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى صغر حجم القوى العاملة مما يعني ارتفاع معدلات البطالة، كما يجب تنسيق مخرجات وزارة التربية والتعليم والجامعات ووزارة التخطيط حسب متطلبات العمل. حيث أن معظم خريجي الجامعات يتخرجون ويدخلون في طابور البطالة، ولا يستطيع السوق والجهات الحكومية استيعابهم، وترتفع نسبة البطالة.

ويوضح ذلك دور البنك المركزي من خلال قراءته للوضع الاقتصادي للبلد فكلما كانت البطالة مرتفعة يجب على البنك المركزي اتخاذ خطوات جدية لتقليل هذه المعدلات من خلال خفض نسبة الفائدة وتخفيض سعر الصرف وزيادة الاحتياطي القانوني وتكون هذه القرارات متفرد بها البنك المركزي حسب الوضع الاقتصادي وكما نلاحظ من الجدول (٢-٧) أن قرارات البنك المركزي كانت متلائمة مع الوضع الاقتصادي للبلد.

الجدول (٣) المؤشرات المستخدمة في القياسي

المتغيرات	الرمز المستخدم	تصنيف المتغيرات
الاحتياطي القانوني	X1	**المتغيرات المستقلة (مؤشرات الاستقلالية)**
سعر الصرف	X2	
سعر الفائدة	X3	
البطالة	Y1	**المتغيرات التابعة**
التضخم	Y2	
الناتج المحلي الاجمالي	Y3	

التقدير الأولي لأنموذج ARDL لأثر استقلالية البنك المركزي على البطالة:

بعد التأكد من سكون السلسلة الزمنية ومعرفة درجة تكامل هذه السلسلة للمتغيرات الداخلة في البحث فإنه يتم تقدير نموذج **ARDL** الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع البطالة والجدول الآتي يبين ذلك:

يكشف الجدول (٤) ، الذي يوضح نتائج التنبؤ الأولية للنموذج ، أن معامل علامة الاختيار ص وصل إلى (٠.٩٦) ويعطي قوة توضيحية للنموذج المستخدم. بمعنى آخر ، كان المتغير (المستقل) المفسر أكثر أهمية من المتغير التابع (٩٦٪) ، ضمن حدود الخطأ (٤٪) ، كانت قيمة الاختبار الإحصائي مهمة عند مستوى (١١٧.٦٧) و (١) (١٪) أو أقل. التربيع المصحح

هو معامل الاختيار المصحح (٠.٩٥) ، والنموذج المختار وفقا لمنهجية أردل (٥ ، ٠ ، ١ ، ١) وفقا لمعيار اختبار التباطؤ (إيك) معيار الاختبار (إيك) طول التباطؤ يعطي الحد الأدنى لقيمة هذه المعلمات ، والشكل (٢) يبين اختبار إيك وفقا لذلك.

الجدول (4) نتائج التقدير الاولي لأنموذج ARDL لمتغير البطالة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.952213	0.088324	10.78092	0
Y1(-2)	-0.05858	0.126638	-0.46257	0.6458
Y1(-3)	-0.01671	0.12681	-0.13176	0.8957
Y1(-4)	-0.68416	0.131266	-5.21204	0
Y1(-5)	0.560992	0.086307	6.5	0
X3	0.022701	0.019137	1.186193	0.2414
X2	2.240353	0.570196	3.929094	0.0003
X2(-1)	-1.87816	0.556842	-3.37288	0.0015
X1	-0.0071	0.051463	-0.13797	0.8908
X1(-1)	0.087744	0.0524	1.674517	0.1005
C	-1.4271	0.538347	-2.65088	0.0108
R-squared	0.960808	Mean dependent var		1.10136
Adjusted R-squared	0.952643	S.D. dependent var		0.069733
S.E. of regression	0.015175	Akaike info criterion		-5.37179
Sum squared resid	0.011053	Schwarz criterion		-4.98446
Log likelihood	169.4679	Hannan-Quinn criter.		-5.22059
F-statistic	117.6736	Durbin-Watson stat		1.493282
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: أعده الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (eviews 9) .

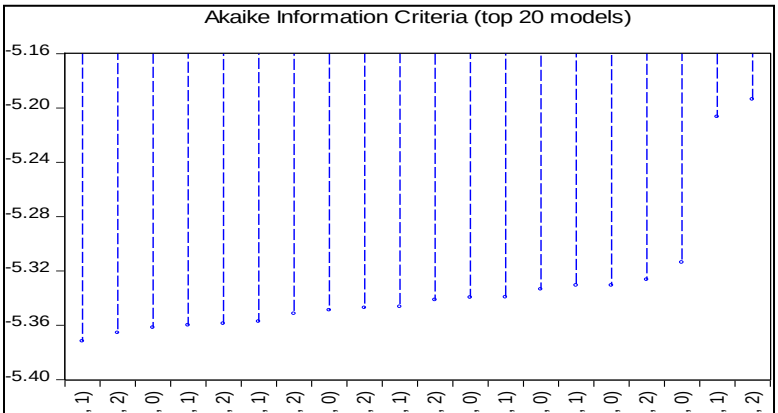

الشكل (٢) نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (AIC) للمتغير البطالة

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث بناء على مخرجات البرامج الإحصائية (Eviews 9).

٣ – ٢ – ٢ – ٣: اختبار الحدود للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي والبطالة

تم حساب الإحصائيات (و) لاختبار مدى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الاحتياطيات القانونية وسعر الصرف وأسعار الفائدة ومتغير البطالة والمتغيرات المستقلة الممثلة في ديسمبر. ديسمبر. إذا كانت الإحصائية المحسوبة (و) أكبر من القيمة الحرجة العليا ، فلا توجد علاقة توازن طويلة الأجل ، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيمة الحرجة ، يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة. ويبين الجدول (٣-٤) نتائج اختبارات الحدود لنموذج **ARDL**.

الجدول (5) "نتائج اختبار الحدود لأنموذج ARDL للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع"

Test Statistic	Value	K
F-statistic	10.98211	3
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	2.37	3.2

5%	2.79	3.67
2.50%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: "من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 9)".

ان النتائج الظاهرة تبين أن القيمة المحسوبة للإحصاء (و) تساوي (١٠ ، ٩٨) ، وفي المستوى التالي(١%)، (٢,٥٠%)، (٥%)، (١٠%) فإنه يدل على أنه أكبر من القيمة الحرجة (و) في الحد الأعلى. هذا يعني أن فرضية لا شيء مرفوضة وأن الفرضية البديلة مقبولة لأن هناك علاقة توازن طويلة الأمد. وهذا يعني أن هناك توازنا طويل الأجل للمتغيرات المستقلة مع البطالة وعلاقة فصل بينها خلال فترة العمل.

٤: "تحليل نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ":

بعد إجراء اختبار النوم ، والتحقق من درجة تكامل السلاسل الزمنية وتأكيد وجود علاقة فصل بين المتغيرات المستقلة والبطالة ، أي علاقة توازن طويلة الأجل ، يجب الحصول على تقديرات طويلة وقصيرة الأجل لمعلمات النموذج المتوقع ومعلمات تصحيح الخطأ ، المعروضة في الجدول:(6)

الجدول (٦) "نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ"

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	0.199157	0.072254	2.756341	0.0082
D(Y1(-2))	0.140451	0.0758	1.852897	0.0701
D(Y1(-3))	0.124219	0.075542	1.644357	0.1066
D(Y1(-4))	-0.55089	0.079166	-6.95864	٠.٠٠
D(X3)	0.041104	0.054773	0.75045	0.4566
D(X2)	2.228686	0.404815	5.505449	٠.٠٠٠٠
D(X1)	-0.00881	0.046112	-0.19109	0.8493
CointEq(-1)	-0.24736	0.032187	-7.68495	٠.٠٠٠
Cointeq = Y1 - (0.0922*X3 + 1.4709*X2 + 0.3275*X1 -5.7954)				
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X3	0.092187	0.070986	1.298665	0.2003
X2	1.470858	0.471472	3.119714	0.0031
X1	0.327494	0.137145	2.38794	0.0209

C	-5.79541	2.073045	-2.7956	0.0074

المصدر: "من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 9)"

تظهر النتائج في الجدول (٦) أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغيرات التابعة والمستقلة ، والتي يشار إليها بحقيقة أن قيمة هذه المعلمة سالبة ومهمة عند مستوى الاحتمال (٠.٢٤ -) أقل من (١٪). ديسمبر. يمكن تصحيح الخلل قصير المدى على المدى الطويل ، أي أن الخلل (٠.٢٤٪) يتم تصحيحه بمرور الوقت.

ويلاحظ من خلال الجدول (6) أن هناك علاقة طردية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والبطالة، أما في الاجل الطويل فتكون العلاقة طردية بين المتغيرات المستقلة وهي (الاحتياطي القانوني وسعر الصرف) عند مستوى احتمالية معنوية أقل من (٥%)، اما بين البطالة وسعر الفائدة فهي غير معنوية أكبر من (٥%)؛ وذلك لأن سعر الفائدة المستخدم هو سعر الفائدة الاسمي هو متغير للسياسة النقدية يستخدم في مواجهة التضخم في حال أن البطالة تتحكم فيها متغيرات أخرى غير سعر الفائدة.

٥: اختبار دقة الأنموذج ARDL:

أولاً / اختبار التجانس للتباين (ARCH)

من خلال الجدول (٧) نلاحظ بعد إجراء اختبار **(ARCH)** بعد تطبيق الاختبار ، وجد أن قيمة الاحتمال (٠.٨٥٧١) أكبر من (٥٪) ، مما يعني أن النموذج مهم وخالي من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول (٧) نتائج اختبار ثبات التباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.032737	**Prob. F(1,56)**	0.8571
Obs*R-squared	0.033886	**Prob. Chi-Square(1)**	0.8539

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9) .

ثانياً/ اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM

لاجل دراسة الفرضية الخاصة بعدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار (**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**) للارتباط الذاتي. وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كالآتي:

الجدول (٨) "نتائج اختبار(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM)"

"Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test":			
F-statistic	1.223519	Prob. F(15,33)	0.3037
Obs*R-squared	21.0858	Prob. Chi-Square(15)	0.1341

المصدر: "من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)"

اثبتت نتائج الاختبار سلامة وجودة النموذج المستخدم، وهذا يثبت من خلال حقيقة أن الاحتمال المحسوب (و) أكبر من القيمة (٠.٣٠) في الجدول (٥٪)

الاستنتاجات:

١- أثبت التحليل الاقتصادي-الاقتصادي القياسي صحة فرضية البحث التي تفيد بوجود علاقة إيجابية مباشرة وغير مباشرة بين استقلالية البنك المركزي ومؤشر البطالة .

٢- الاستقلال الكامل للبنك المركزي العراقي يتطلب بيئة اقتصادية مستقرة ومواتية ، الإرادة السياسية الفعالة

٣- يشار إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المستقلة بواسطة معلمة تصحيح الخطأ (٠.٢٤ -) ، لأن قيمة هذه المعلمة سالبة ومهمة عند مستوى احتمالية أقل من (١٪).

٤- يظهر الفرق بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المستقلة بواسطة معلمة تصحيح الخطأ.(-0.24)

٥- تمكن البنك المركزي العراقي من تحديد مهامه في فترة ما بعد ٢٠٠٣ وبذلك حقق درجة مقبولة من الاستقلال. وكان أهم هذه المهام هو استهداف التضخم والحفاظ على سعر الصرف للدينار الوطني.

التوصيات:

١- يجب احترام الاستلال التام للبنك المركزي من قبل الحكومة من أجل مواصلة الجهود الإصلاحية بما يتلاءم مع سياسات التحول إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً في محاولة للوصول إلى اقتصاد السوق.

٢- ضرورة وجود تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية وبما يخدم السياسة الاقتصادية بشكل عام وسياسة البنك المركزي بشكل خاص .

٣- منح البنك المركزي العراقي المزيد من الصلاحيات وحدود أوسع فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسة النقدية، وإبعاده عن التأثيرات الحكومية وغير الحكومية، وتقنين أهدافه ومحاولة حصرها في أهداف رئيسة محددة يكون استقرار الأسعار ومحاربة التضخم في مقدمتها، وذلك من خلال تعديل أو تشريع القوانين، وتوفير الوسائل والإمكانيات الفعلية لتحقيق استقلالية للبنك المركزي.

٤- العناية بأعداد الكفاءات الاقتصادية المتخصصة في مجال السياسة النقدية للمحافظة على مؤشرات مرتفعة من استقلالية البنك المركزي وتفعيل صياغة السياسة النقدية وقراراتها بعيداً عن أي تأثير من قبل الحكومة.

المصادر:

١- اسماعيل، علي محسن، (2017)، السياسة النقدية في مواجهه التحديات (2015-2016) البنك المركزي العراقي،

٢- البحري، عبد الله، وصاري، علي، (2017)، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة (2000-2014)، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، العدد 13.

٣- ثويني، فلاح حسن، (2009)، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة _ العدد الحادي والعشرون، الجامعة المستنصرية.

٤- حسين، هندرين حسن، (2014)، استقلالية البنك المركزي العراق ودورها في الحد من التضخم، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن والثلاثون.

٥- عبد الكريم، البشير، (2009) دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.

٦- النعيمي، منتهى احمد محمد، والمندلاوي، عمر عبد الخالق عبد الستار، (2019)، التخطيط السياحي وتأثيره في تقليل نسبة البطالة في العراق للمدة (1985-2015) _ دراسة تحليلية، كلية العلوم السياحية _ الجامعة المستنصرية، المجلد ١١٠، العدد ٢٥.

٧- الهيتي، احمد حسين علي، 2005، اقتصاديات النقود والمصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر – الموصل.

٨- التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

٩- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية سنوات متفرقة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)